الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2003/14
16 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة التاسعة عشرة

ميلانو، ١-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

بناء القدرات

تحليل تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

مذكرة أعدتها الأمانة*[١]

ملخص

أُعـــدت هذه الورقة لدعم الاستعراض الشامل لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية. وهي تتناول عناصـــر اختصاصـــات الاســـتعراض الشامل الوارد في المرفق الثالث للوثيقة FCCC/SBI/2003/8؛ وتركّز على الفجوات التي تتخلل تنفيذ إطار بناء القدرات والمسائل الأساسية في تنفيذ مشاريع وبرامج بناء القدرات؛ وتبيِّن الشروط الإضافية لإكمال الاستعراض الشامل.

* تقُـــدّم هـــذه الوثيقة بعد انقضاء الموعد النهائي الرسمي المقرر لتقديمها بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات مستفيضة مع وكالات أخرى.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١ - ٥	٣
	ألف- الولاية	١	٣
	باء- نطاق المذكرة	٢ - ٤	٣
	جيم- الإجراءات الممكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٥	٣
ثانياً-	نبذة عن أنشطة بناء القدرات	٦ - ٣٠	٤
	ألف- خلفية	٦	٤
	باء- بناء القدرات في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول	٧ - ٩	٤
	جيم- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني فيما يتعلق بالمقرر ٢/م أ-٧	١٠-١٢	٥
	دال- أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة له	١٣-٣٠	٦
ثالثاً-	المسائل الأساسية المتعلقة بتنفيذ أنشطة بناء القدرات	٣١-٥٤	١٠
	ألف- مشاركة أصحاب المصلحة	٣١-٣٧	١٠
	باء- استدامة أنشطة بناء القدرات	٣٨-٤١	١١
	جيم- توافر الموارد والحصول عليها	٤٢-٤٤	١٢
	دال- التحديات والفرص	٤٥-٤٨	١٣
	هاء- الممارسات الفضلى	٤٩-٥٤	١٤
رابعاً-	مسائل مطروحة للنظر فيها	٥٥-٦٢	١٦
	ألف- الإجراءات والخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية	٥٥-٥٩	١٦
	باء- الأنشطة المحتملة اللازمة لإكمال الاستعراض الشامل من جانب مؤتمر الأطراف العاشر	٦٠-٦٢	١٧

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- اعتمد مؤتمر الأطراف، بمقرره ٢/م أ-٧، إطار بناء القدرات في البلدان النامية وقرر إجراء استعراض شامل لتنفيذ هذا الإطار في دورته التاسعة وكل خمسة أعوام بعد ذلك. ومن أجل تعزيز عملية الاستعراض الشامل، طلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الثامنة عشرة، إلى الأمانة أن تعد ورقة للنظر فيها خلال الدورة التاسعة عشرة، بالاستفادة من المعلومات المقدمة من مرفق البيئة العالمية ومنظمات دولية ذات صلة ووكالات ثنائية ومتعددة الأطراف. كما طلبت إلى الأمانة أن تحدد في هذه الورقة أية شروط إضافية لإكمال الاستعراض الشامل من جانب مؤتمر الأطراف العاشر.

باء- نطاق المذكرة

٢- تستخدم هذه الوثيقة عناصر اختصاصات الاستعراض الشامل الأول، الوارد في المرفق الثالث للوثيقة FCCC/SBI/2003/8، كأساس للتحليل الذي تجريه لتنفيذ الأنشطة الواردة في إطار بناء القدرات في البلدان النامية. وقدمت أمانة مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مدخلات بناءً على خبراتها في تنفيذ مشاريع وبرامج بناء القدرات. وتستند بعض استنتاجات هذه الورقة إلى تحليل الوثيقتين FCCC/SBI/2003/MISC.2 وFCCC/SBI/2003/MISC.5، وبالتالي لا بد من قراءتها بالاقتران مع هاتين الوثيقتين.

٣- ومع أن الورقة تركّز على تقييم نوعية وفعالية أنشطة بناء القدرات ذات الصلة المباشرة بالمقرر ٢/م أ-٧، فهي تتضمن أيضاً تحليلاً لأنشطة بناء القدرات التي استُهلّت قبل اعتماد الإطار والتي لا تزال جارية، ومتصلة بالأنشطة المبينة في المقرر ٢/م أ-٧ ومتوافقة معها.

٤- وتهدف الورقة إلى تغطية الطائفة الواسعة من المواضيع الواردة في نطاق اختصاص الاستعراض الشامل، غير أنه لا يتوفر سوى القليل من المعلومات عن مواضيع من قبيل الآثار المترتبة على تنفيذ المشاريع ومدى مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة بناء القدرات. وقد تُستنبط هذه المعلومات خلال الدورة المقبلة عن طريق بذل الوكالات المنفِّذة والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الدولية جهوداً مكثفة.

جيم- الإجراءات الممكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٥- يرجى من الهيئة الفرعية للتنفيذ، لدى صياغتها استنتاجاتها و/أو توصياتها إلى مؤتمر الأطراف، أن تنظر فيما يلي:

(أ) الإجراءات والخطوات الممكن اتخاذها لتعزيز تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية؛

(ب) الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها وتكون ضرورية لإكمال الاستعراض الشامل من جانب مؤتمر الأطراف العاشر، مثل المجالات الإضافية التي يتعين تحليلها فيما يتعلق بتنفيذ إطار بناء القدرات.

ثانياً- نبذة عن أنشطة بناء القدرات

ألف- خلفية

٦- يرد في إطار بناء القدرات في البلدان النامية أن بناء القدرات يجب أن يكون قطري المنحى، ويلبي الاحتياجات المحددة ويتناول الظروف الخاصة للبلدان النامية ويعكس استراتيجياتها وأولوياتها ومبادراتها الوطنية في ميدان التنمية المستدامة (المقرر ٢/م أ-٧، المرفق، الفقرة ٥). وبالتالي، تتحقق أيضاً، خلال عملية تنفيذ المشاريع والبرامج المتصلة بإطار بناء القدرات، الأهداف الأشمل للتنمية المستدامة. إن خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ في آب/أغسطس ٢٠٠٢ قد أبرزت الحاجة إلى بناء القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٢]. وفي هذا الصدد، ينبغي لإطار بناء القدرات أن يلبي احتياجات بناء القدرات المتصلة بدمج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في برامج أوسع للتنمية المستدامة. كما ينبغي لتنفيذ إطار بناء القدرات أن يقيم صلات مع مبادرات أخرى، من قبيل مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة ببناء القدرات لعام ٢٠١٥ الرامية إلى تنمية القدرات التي تحتاجها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بموجب جدول أعمال القرن ٢١، والنهج الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية لتعزيز بناء القدرات من أجل إدارة البيئة العالمية.

باء- بناء القدرات في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول

البلاغات الوطنية الأولية

٧- أبلغت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)، في بلاغاتها الوطنية، عمّا تواجهه من صعوبات في إعداد قوائمها الوطنية بجرد غازات الدفيئة، وأشارت إلى أن هذه الصعوبات ناشئة عن **الافتقار إلى القدرات التقنية والمؤسسية والبيانات ذات النوعية الجيدة**. وأفادت أطراف كثيرة أن عوامل الانبعاث غير ملائمة أو لا تنطبق على حالتها، وأكدت بعض الأطراف الحاجة إلى تعديل المنهجيات بما يتفق والظروف الخاصة بها. وأعربت عن حاجتها إلى المساعدة لضمان الاستمرار في جمع وحفظ البيانات عن الأنشطة، وتحسين هذه البيانات من حيث دقتها والاعتماد عليها، وتعزيز القدرات والخبرات التقنية المحلية، وتطوير عوامل الانبعاث الوطنية، وخاصة في قطاعات كل من الطاقة والزراعة وتغير استخدام الأراضي والحراجة والنفايات. كما حددت الأطراف الحاجة إلى تعزيز قدرات جهات التنسيق والمؤسسات الوطنية المعنية بتغير المناخ لإدارة برامج تغير المناخ وتنسيقها[٣].

تقييم خيارات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة ومدى التأثر بذلك

٨- أشارت الأطراف إلى الفجوات والصعوبات المتصلة بتقييم خيارات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة أو احتمال تنفيذ هذه الخيارات. ومن بين المشاكل المتعلقة بتقييم خيارات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة عدم كفاية الترتيبات المؤسسية، وعدم توفر المعلومات، والافتقار إلى قدرات تحليل التخفيف وتطوير المشاريع.

٩- وأشارت أطراف كثيرة، فيما يتعلق بالمشاكل والقيود التي تواجهها في مجال تقييم مدى التأثر، إلى أن **عمليات التقييم ليست مستفيضة بما فيه الكفاية لتشمل كافة القطاعات القابلة للتأثر نظراً إلى الافتقار إلى القدرات** والتكنولوجيات/المنهجيات والبيانات ذات النوعية الجيدة والموارد المالية الكافية. والاحتياجات التي حُدِّدت هي ذات صلة بتطوير المهارات والبحوث، وتحسين جمع وتحليل البيانات ذات الصلة بتدابير مدى التأثر والتكيف، وبناء القدرات لتقييم الآثار المترتبة على تغير المناخ والتصدي لها. وشدّدت أطراف عدة على الحاجة إلى تحسين قدرات إجراءات إسقاطات التغيرات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار، فضلاً عن ارتفاع منسوب مستوى البحر، كيما يتسنى تقليل حالات عدم اليقين بشأن الآثار المترتبة على ذلك. وذكرت الأطراف أن القطاعات الرئيسية التي تدعو إلى القلق هي الموارد المائية والزراعة والمناطق الساحلية والمستوطنات البشرية والسكان والصحة والنظم الإيكولوجية.

جيم- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني فيما يتعلق بالمقرر ٢/م أ-٧

١٠- قدمت الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، في بلاغاتها الوطنية، تقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها في ميدان بناء القدرات دعماً للبلدان النامية فيما يتصل بشبكات الرصد والمعدات والتدريب والمساعدة على إعداد حلقات العمل، والتكييف. ونوهت بالتزامات جديدة ومُزمَعة، مثل الموارد المالية المتصلة بنظم المراقبة الشاملة المعنية بالمناخ وبناء القدرات بشكل عام في البلدان النامية. كما سجلت البلاغات الوطنية **زيادة في نصيب المشاريع الثنائية في بناء القدرات** والزراعة وإدارة المناطق الساحلية[٤].

١١- وقد عملت الأنشطة الثنائية التي تضطلع بها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني ومساهماتها التي تمنحها للمؤسسات متعددة الأطراف على دعم برامج ومشاريع بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتصل بالدراسات المتعلقة بمدى التأثر (الزراعة والمناطق الساحلية والحراجة)، والبحوث في ميدان تكنولوجيات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة وتطبيقها، وآلية التنمية النظيفة، والأنشطة التي يُضطلع بتنفيذها على نحو مشترك، والبحث والتنمية المشتركين، وتحسين قدرات إدارة ورصد البيانات الخاصة بالمناخ، وإعداد خطط العمل الوطنية والتعليم والتدريب وحلقات العمل، ونظم وشبكات المعلومات والمعارف المتعلقة بالمناخ. وترد أمثلة على هذه المشاريع والبرامج في الوثائق FCCC/SBI/2003/INF.9 وFCCC/SBI/2003/INF.10 وFCCC/SBI/2003/MISC.5.

١٢- والمساعدة التي قدمتها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني في ميدان بناء القدرات شملت بصفة رئيسية الأنشطة ذات الأولوية الواردة في المقرر ٢/م أ-٧، بيد أنه من الصعب تقدير كمية هذه الأنشطة أو قياس الآثار

المترتبة عليها نظراً لعدم إدراج نتائج هذه الأنشطة في البلاغات الوطنية. فيرجى من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني إدراج هذه المعلومات في بلاغاتها الوطنية وغيرها من التقارير، مع إشارة خاصة إلى أنشطة بناء القدرات التي تحظى بالأولوية والمحددة في مرفق المقرر ٢/م أ-٧.

دال- أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة له

١٣- يلخص هذا الجزء أنشطة بناء القدرات التي يدعمها مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفِّذة التابعة له، ويسلط الضوء على فرص التآزر فيما بينها. وذكر مرفق البيئة العالمية في تقريره الذي قدمه إلى مؤتمر الأطراف التاسع أن الدعم الذي قدمه لأنشطة بناء القدرات لغاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قد تجاوز ١,٤٦ مليار من دولارات الولايات المتحدة[٥]. وقُدِّم معظم الدعم الذي حظيت به أنشطة بناء القدرات إلى مشاريع التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة، الذي تضمَّن توفير التدريب ونشر المعلومات وبناء المؤسسات وما يتصل بذلك من أنشطة. كما أشار تقرير مرفق البيئة العالمية إلى أن الموارد التي تقدم من خلال جهات وصل أخرى (التنوع الحيوي، وتدهور التربة، وطبقة الأوزون، والمياه الدولية) غالباً ما تعود على تغيُّر المناخ بمنافع عامة عن طريق دعم تنمية الموارد البشرية والمؤسسات، محققة بذلك طائفة من الأهداف البيئية الشاملة.

١٤- ويعكف مرفق البيئة العالمية على زيادة دعمه لبناء القدرات بالنسبة للسنوات المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ويقترح على مجلسه أن يوافق على **نهج استراتيجي لتعزيز بناء القدرات**. ويهدف النهج الاستراتيجي إلى تقديم الدعم الكافي لاحتياجات بناء القدرات التي يتم تحديدها وترتيبها حسب الأولويات على الصعيد الوطني بما يتمشى والاتفاقيات ذات الصلة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرفق البيئة العالمية على نحو فعال من حيث التكلفة، مع تحديد مؤشرات التقدم والإنجاز تحديداً واضحاً. كما اقترح النهج سبلاً للدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية من أجل بناء القدرات، وهذه السبل هي: تعزيز بناء القدرات في المشاريع العادية؛ وبناء القدرات تحقيقاً لأهداف معيَّنة؛ وبناء القدرات على نحو شامل لعدة قطاعات؛ والبرامج القطرية لبناء القدرات المعنية بأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٥- وتتاح الفرص أمام مرفق البيئة العالمية لدعم بناء القدرات من خلال المشاريع العادية التي يضطلع بها، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والمؤسسي لمشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتقييم مدى التأثر والتكيف، والبحوث والمراقبة المنهجية، ومستوى وعي الجمهور، والتدريب وقواعد البيانات وشبكات المعلومات. وترد أمثلة على هذه المشاريع في الوثيقة FCCC/SBI/2003/MISC.2.

١٦- كما قدم مرفق البيئة العالمية دعماً مالياً لعدد من المشاريع الإقليمية والعالمية بشأن بناء القدرات في المجالات المتعلقة بقوائم جرد غازات الدفيئة، والتكيف، ونظم مراقبة المناخ، وتقييم الاحتياجات التكنولوجية. واستُهلت ستة مشاريع بموجب برنامج الدعم المعني بالبلاغات الوطنية لتعزيز القدرات التقنية الوطنية والإقليمية من أجل إعداد البلاغات الوطنية[٦]. وفي هذا الصدد، يجري تطوير منهجيات ووسائل لمساعدة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على إجراء دراسات وأنشطة وطنية في المجالات ذات الأولوية. وهي تشمل دليل تدريب

عـــلى الممارسات السليمة بشأن قوائم جرد غازات الدفيئة، وكتيباً إرشادياً عن الإطار السياسي العام للتكيف، ودليلاً عن تقييم احتياجات التكنولوجيا.

١٧- والهدف من بناء القدرات المتصلة بأنشطة التمكين هو "تمكين" البلدان من الوفاء بالتزاماتها البيئية العالمية بموجب الاتفاقية من خلال طائفة من الأنشطة، بما فيها تحليل السياسات العامة، والتخطيط الاستراتيجي، ورصد التنفـــيذ وتقـــديم تقارير بشأنه. وقد عرَّف مؤتمر الأطراف أنشطة التمكين، في سياق تغير المناخ، على أنها تلك التدابير التي تيسِّر تنفيذ تدابير التصدي وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المقرر ١١/م أ-١). **وتوفر هذه الأنشطة وسيلة مهمة لبناء القدرات في عدد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً**. وأنشطة الـــتمكين في الـــبلدان النامـــية الأطراف هي أولوية برنامجية، كما أنها مؤهلة للحصول على تمويل يغطي كامل التكاليف.

١٨- وإلى جانب الدعم الأمثل المقدم للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في إعداد بلاغاتها الوطنية من خلال تنسيق الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف تنسيقاً أفضل، وتوفير المزيد من التمويل، هناك **حاجة إلى تطوير التفاعل والروابط فيما بين الأقاليم وعبرها**. وقد يتحقق ذلك عن طريق المشاريع الإقليمية والعالمية، فضلاً عن تحقيقه من خلال **زيادة الدعم والمساعدة المقدمين إلى مراكز التفوق الإقليمية القائمة** المعنية بمسائل تغير المناخ.

١٩- إن اختيار مؤشرات الأداء/النواتج واستخدامها، التي ستشكل أساساً لتقييم آثار المشاريع يعد واحداً من الـــتحديات الـــتي تعترض طريق تحليل فعالية مشاريع وبرامج بناء القدرات. ويعكف حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي ومرفق البيئة العالمية على وضع إطار لمؤشرات أداء مشاريعهما المعنية ببناء القدرات والتي لا بد من أن تكون مفيدة في تنفيذ مشاريع بناء القدرات المتصلة بالمقرر ٢/م أ-٧.

برنامج التقييم الذاتي للقدرات الوطنية

٢٠- إن عملـــيات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية عموماً، بوصفها أول نشاط تمكين يتعلق بمجال ذي جهات وصل متعددة قد أثارت مشاورات بشأن مختلف جوانب الاتفاقية فيما يخص تصميم العمليات ووضع المقترحات. وأعـــرب حتى الآن ما يزيد على ١٤٠ بلداً عن اهتمامه بإجراء تقييم ذاتي لقدراته الوطنية. ولغاية آب/أغسطس ٢٠٠٣، تمـــت الموافقـــة على ٥٣ مقترحاً بشأن المشاريع، وهي كما يلي: أحدها مقدم من البنك الدولي و١٦ مقـــترحاً قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة و٣٦ مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر حالياً للعديد من البلدان إمكانية الحصول على تمويل لإعداد المشاريع.

٢١- وهـــذا الـــنوع من مشاريع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية مصمم لمنح البلدان فرصة لتحليل وتوضيح احتياجاتها وأولوياتها فيما يتعلق بالقدرات لدى معالجتها مسائل بيئية عالمية. كما أن عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية تمد البلدان بالموارد لتحديد وتحليل مجالات التعاون الممكنة فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات العالمية الثلاث التي تمخضـــت عن مؤتمر قمة ريو، مما يزيد بالتالي من الناحية العملية كفاءة وفعالية الجهود التي تبذلها في ميدان إدارة البيئة العالمية.

٢٢- وتسترشد عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية بأحد المبادئ التنفيذية المتمثلة في اتباع نهج شامل لبناء القدرات يلبي الاحتياجات القدراتية على الصعد المنهجي والمؤسسي والفردي ويعمل في الوقت ذاته على دمج بناء القدرات على هذا النحو فيما يُبذل من جهود أشمل بشأن التنمية المستدامة. وبإمكان عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، بالرغم من كونها نهجاً متكاملاً يشمل عدداً من المسائل البيئية العالمية، أن تتجاوب أيضاً مع إطار بناء القدرات الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بتقييم ما يتصل بتغير المناخ من احتياجات بناء القدرات.

عملية برامج العمل الوطنية للتكيف

٢٣- قررت الأطراف، في مؤتمر الأطراف السابع، أن تساعد أقل البلدان نمواً على إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف للتصدي للاحتياجات والشواغل الملحة والعاجلة المتصلة بتطويع الآثار العكسية لتغير المناخ. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، استجاب مجلس مرفق البيئة العالمية بأن خوَّل مرفق البيئة العالمية بدعم أقل البلدان نمواً من أجل إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف، وذلك بتمويل من الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً الذي أُنشئ حديثاً. وبحلول ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد ١٣ من هذه البرامج، بينما وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على سبعة منها.

٢٤- والأساس المنطقي لبرامج العمل الوطنية للتكيف مبني على افتراض أن القدرة التكيفية المتدنية لأقل البلدان نمواً تجعلها بحاجة إلى دعم فوري وعاجل للشروع بالتكيف مع الآثار الحالية والعكسية المتوقعة لتغير المناخ. كما يمكن اعتبار عملية برامج العمل الوطنية للتكيف من تدابير بناء القدرات لأنها تساعد على بناء القدرات من أجل تلبية احتياجات التكيف الملحة والفورية.

٢٥- وبالرغم من أن برامج العمل الوطنية للتكيف تتطرق إلى شواغل عاجلة تتصل بالتكيف مع الآثار العكسية لتغير المناخ، وأن عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية تركز على تحليل أنشطة بناء القدرات وإعطائها أولوية، هناك عدد من أوجه التشابه المهمة فيما بينهما. فأولاً، إن عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية وكذلك برامج العمل الوطني للتكيف تتسم بطابع متداخل وتقتضي تقديم مدخلات ومشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المنتمين إلى خلفيات تقنية مختلفة. وثانياً، تشترك عمليات التقييم والبرامج في أوجه شبه بنيوية من حيث العمليات والمنتجات التي تقتضيها المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بكل منها على حدة[٧]. وكل مجموعة من المبادئ التوجيهية تقتضي من البلدان أن تجري عملية جرد، ومشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، وتحديد الأولويات، وأن تضع خطة من خطط العمل (وهي اختيارية في عملية التقييم الذاتي لقدراتها الوطنية). ويستدعي التقييم الذاتي للقدرات الوطنية أن تعد البلدان موجزاً مواضيعياً عن احتياجاتها القدراتية ذات الأولوية فيما يتعلق بتغير المناخ، وأن تحلل المسائل الشاملة التي تمثل مجالات التداخل المحتمل مع عملية برامج العمل الوطنية للتكيف. **وتتيح العمليتان أيضاً الفرصة أمام التآزر بين الاتفاقيات**، مثل تحديد أنشطة بناء القدرات ذات الأولوية والتكيف مع الآثار العكسية لتغير المناخ التي قد تكون مشتركة فيما بين الاتفاقيات. كما أفسح هذا الأمر المجال أمام زيادة

الـــتعاون بين الوكالات، مثل التعاون الذي حدث بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

عملية إعداد البلاغات الوطنية الثانية

٢٦- شهد اعتماد المقرر ١٧/م أ-٨ وضع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالبلاغات الوطنية التي تعدهـــا الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، والتي ينبغي استخدامها لإعداد البلاغات الوطنية الثانية، وحيثما اقتضى الأمر، الثالثة أو الأولى.

٢٧- إن نطـــاق الـــبلاغات الوطنـــية الثانية الشامل سيشجع البلدان على اتباع نهج أكثر شمولية وتكاملاً في أنشطتها المتصلة بتغير المناخ، بما فيها بناء القدرات، للحيلولة دون تكرار الجهود بلا داع ومن أجل زيادة الآثار الإيجابـــية لهذه الجهود إلى أقصى حد. وستشجع البلاغات الوطنية الثانية، على جملة أمور، منها إجراء عمليات تقييم وإعداد قوائم جرد أكثر منهجية لجميع المساعدات التقنية المتصلة بتغير المناخ لدى إعداد البلدان لبلاغاتها.

٢٨- ويجري الآن تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تقديم معلومات، وفقاً للمقرر ٢/م أ-٧، عن كيفية تنفيذ أنشطة بناء القدرات على الصعيد الوطني، وحيثما اقتضى الأمر، على الصعيد دون الإقليمي و/أو الإقليمي، على نحو ما يرد في الإطار المرفق بهذا المقرر. وقد ينطوي هذا الأمر على خيارات وأولويات فيما يتعلق ببناء القدرات، والمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز هذا التعاون، ومشاركة أصحاب المصلحة في بناء القدرات، وتنسيق واستدامة أنشطة بناء القدرات، ونشر ومشاطرة المعلومات عن أنشطة بناء القدرات، فضلاً عن تضمين التخطيط المتوسط الأجل والطويل الأجل مسألة التكيف مع تغير المناخ.

التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ

٢٩- عملاً بالمقرر ٢/م أ-٤، وفَّر مرفق البيئة العالمية التمويل لما يقارب ٨٠ مشروعاً، بما فيها أحد المشاريع الإقليمـــية الـــذي شـــاركت فيه ١٠ بلدان، بموجب إجراءاته المعجلة والمتعلقة بتنفيذ أنشطة معينة في مجال بناء القدرات من جانب أطراف غير مدرجة في المرفق الأول في إطار أنشطة التمكين للمرحلة الثانية. والغرض من هذه المشـــاريع هـــو تعزيز الأنشطة التي شُرع فيها خلال إعداد البلدان لبلاغاتها الوطنية الأولية، وقد تؤدي إلى طرح مقترحات بشأن البلاغات الوطنية الثانية. وحصل حوالي ٨٠ بلداً أو بدأ يحصل على التمويل التكميلي المخصص لـــتغير المـــناخ عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٣، استكمل ٣٥ بلداً تقريباً أنشطته التي اضطلع بتنفيذها بموجب التمويل التكميلي.

٣٠- والأنشطة المؤهلة للتنفيذ بموجب التمويل التكميلي تشمل تحديد الاحتياجات التكنولوجية وتقييمها؛ وبناء القـــدرات عـــلى تصميم المشاريع وتقييمها وإعداد ما يلزم لتنفيذها؛ وبناء القدرات على إيجاد شبكات مراقبة مـــنظمة؛ وإجـــراء دراســـات تفضي إلى إعداد برامج وطنية معنية بتغير المناخ؛ وإدخال تحسينات على عوامل

الانبعاث؛ وصيانة وتعزيز القدرات الوطنية بغية إعداد البلاغات الوطنية؛ وتطوير الأنشطة الوطنية أو دعمها من أجل رفع مستوى الوعي بين الجمهور وتثقيفه وتمكينه من الحصول على المعلومات.

ثالثاً – المسائل الأساسية المتعلقة بتنفيذ أنشطة بناء القدرات

ألف – مشاركة أصحاب المصلحة

٣١- إن تشجيع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على المشاركة في تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية هو واحد من أحكام الإطار (المقرر ٢/م أ-٧، المرفق، الفقرة ١٩(ج)). ويتضمن هذا الجزء تحليلاً لنوع ونطاق مشاركة أصحاب المصلحة في مختلف أنشطة بناء القدرات.

٣٢- وتعد الوكالات الحكومية ومؤسسات البحوث/المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص/الأعمال التجارية، من أصحاب المصلحة الذين عادة ما يشاركون مشاركة كبيرة في أنشطة بناء القدرات على الصعيد الوطني. وهناك تأكيد على مشاركة القطاع العام في المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية. ولم تُضَمِّن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بلاغاتها الوطنية سوى معلومات محدودة عن الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة الذين شاركوا في أنشطتها المتعلقة بتغير المناخ.

٣٣- وتشارك المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية والأكاديميات ومراكز البحوث في أنشطة بناء القدرات المتصلة بتقديم خدمات في مجال توعية الجمهور، والبحوث واستقطاب الدعم، والتدريب، والتعليم، مساهمةً بذلك في القضايا الوطنية والمحلية والسياسات العامة المتصلة بتغير المناخ. وتعتبر الوكالات الحكومية مسؤولة عن مختلف البرامج المعنية بتوعية الجمهور وتثقيفهم. بيد أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات قد تتولى إدارة هذه البرامج في بعض الحالات، وذلك بالمساعدة المالية التي يقدمها لها مرفق البيئة العالمية والوكالات الثنائية الأخرى. كما تتولى هذه المنظمات مركز الصدارة فيما يتعلق بتنظيم مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، و/أو التدريب على بناء قدرات المجتمعات المضيفة بغية إدارة وتنفيذ المشاريع والبرامج المتصلة بتغير المناخ. وقد أدى القطاع الخاص/قطاع الأعمال التجارية دوراً في توفير البيانات والمعلومات.

٣٤- **إن آلية التنمية النظيفة تتيح فرصة لمشاركة القطاع الخاص** في القضايا المتعلقة بتغير المناخ. وخلال السنوات القليلة المنصرمة، طرأت زيادة على مستوى وعي ومشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك منظمي المشاريع المحليين والدوليين، والمستثمرين التجاريين ومطوري المشاريع، على الصعيد السياسي العام والصعيدين الدولي والوطني وعلى صعيد المشاريع، من خلال آلية التنمية النظيفة وغيرها من مشاريع التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة. كما يشارك القطاع الخاص مشاركة فعالة في تطوير المشاريع وتقديم المساعدة للمجتمع المدني والوكالات الحكومية في تنمية قدراتها المؤسسية والتقنية على تنفيذ المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة.

٣٥- وتستفيد السلطات البلدية والمحلية أيضاً من المساعدة في مجال بناء القدرات، المقدمة في شكل تدريب وحلقات دراسية وغيرها من الأشكال لتوعيتها بالقضايا المتعلقة بتغير المناخ ودورها في إدارة وتنفيذ مشاريع التكيف المتصلة بانبعاث غازات الدفيئة. وإن تنازل الحكومات الوطنية عن سلطتها للحكومات المحلية الذي يحدث الآن في بعض البلدان النامية يلقي بمسؤولية إدارة الموارد الوطنية على عاتق الوحدات الإدارية المحلية. **وإن بناء القدرات الرامي إلى تفهم مسألة تغير المناخ والتصدي لها سيرفع مستوى مشاركة الحكومات المحلية** في المشاريع المتعلقة بتغير المناخ، مثل آلية التنمية النظيفة وغيرها من مشاريع التكيف في مجال التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة وتغير المناخ.

٣٦- وتلقى ما يزيد على ١٣٠ بلداً نامياً دعماً مالياً وتقنياً من مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة له بغية إعداد بلاغاتها الوطنية الأولية. ووزارة البيئة هي في أكثر الأحيان الوكالة الرائدة في ميدان إعداد البلاغات الوطنية، وبالتالي فهي مسؤولة عن التنسيق بين قوائم جرد غازات الدفيئة. ولكن الوكالة الرائدة قد تكون في بعض الحالات وزارة الزراعة أو الطاقة أو التخطيط أو مكتب الأرصاد الجوية. وفي حالات أخرى، يتولى خبراء استشاريون إعداد البلاغات الوطنية، ولا سيما في البلدان الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد البشرية، مثل الدول الجزرية الصغيرة. وفي حالات قليلة، قد تعهد الوكالة الرائدة بمهمة إعداد البلاغات إلى إحدى المنظمات غير الحكومية أو إلى مؤسسات البحوث/المؤسسات الأكاديمية.

٣٧- إن **مشاركة أصحاب المصلحة هي من الشروط الأساسية لنجاح المشاريع المتعلقة بتغير المناخ**. غير أن من الصعب تقييم مدى إضفاء طابع مؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة بالنسبة للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في غياب إجراء عملية تقييم واضحة وعدم تضمين بلاغاتها الوطنية معلومات من هذا القبيل. وأبلغ مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة له عن مشاركة العديد من أصحاب المصلحة مشاركة فعالة في تنفيذ المشاريع، ولا سيما في أنشطة التمكين وغيرها من المشاريع العادية لمرفق البيئة العالمية والمتعلقة بتغير المناخ. ومن الضروري حمل القطاع الخاص/الأعمال التجارية، الذي يعد واحداً من أصحاب المصلحة، على المشاركة في العملية المتعلقة بتغير المناخ بالنظر لدوره المهم في توجيه الموارد والاستثمارات نحو إيجاد تكنولوجيات سليمة من الناحية البيئية، إلى جانب ما يوجد تحت تصرفه من مهارات وثروة من المعلومات.

باء - استدامة أنشطة بناء القدرات

٣٨- إن إطار بناء القدرات في البلدان النامية يوصي هذه البلدان بضرورة تعزيز تنسيق واستدامة الأنشطة المضطلع بها في هذا الإطار، بما في ذلك الجهود التي تبذلها آليات التنسيق ونقاط الاتصال وكيانات التنسيق الوطنية (المقرر ٢/م أ-٧، المرفق، الفقرة ١٩(د)). ويتناول هذا الجزء كيفية دمج أنشطة بناء القدرات في غيرها من برامج التنمية المستدامة ضماناً لتحقيق الاستدامة.

٣٩- إن الخبرات المستنبطة من الجهود المبذولة في رصد المشاريع قد بيّنت بوضوح أن المشاريع التي حققت نتائج أفضل على أساس معايير الاستدامة هي المشاريع التي عملت دوماً على دمج مسألة **الاستدامة على صعيد**

تصميم المشاريع. وبالإمكان تحقيق الاستدامة أيضاً عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة بناء القدرات في مختلف المؤسسات والوكالات، وتنفيذ المشاريع المتماثلة، وإنشاء آلية معنية بالتقييم المستمر لاحتياجات بناء القدرات، وتصميم برامج ومشاريع لتلبية هذه الاحتياجات. ولا بد أن يتوفر لعنصر بناء القدرات الخاص بالبرامج المعنية بتغير المناخ آليات الدعم اللازمة وإمكانية إضفاء الطابع المؤسسي عليه، كإدراجه في المناهج الأكاديمية أو دمجه في برامج مؤسسات التدريب.

٤٠- وإن إمكانية استدامة مشاريع وبرامج بناء القدرات تتوقف على الإمكانات البشرية والمؤسسية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، وعلى الملكية الوطنية وتوفر الموارد المالية. وتشير التجارب إلى أن **التحقيق الأمثل لإمكانية استدامة برامج بناء القدرات المتصلة بتغير المناخ هو عن طريق دمج هذه البرامج في استراتيجيات التخطيط والتنمية المستدامة الوطنية**. وإن توضيح احتياجات بناء القدرات المتصلة بتغير المناخ في الخطط والبرامج المهمة التي تضعها الحكومة يساعد على تمكين الحكومة المضيفة من تخصيص الموارد لهذه البرامج.

٤١- إن **بناء القدرات المؤسسية للأمانات الوطنية المعنية بتغير المناخ** والمؤسسات الأعضاء التابعة للجان التنسيق الوطنية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بقوائم جرد غازات الدفيئة، والبرامج المعنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ، والمفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، يساعد كثيراً على إيجاد وسط ملائم لنجاح الأنشطة المتصلة بتغير المناخ. وإن إيجاد إحدى المؤسسات التي تتمتع بولاية وقدرات كافية وتتولى توجيه عملية بناء القدرات بشأن قضايا تغير المناخ هو أمر أساسي لبث الشعور بالالتزام وملكية المشاريع والبرامج المتصلة بهذا المجال. وينبغي لقوائم الجرد، في غياب وجود قدرات مؤسسية من هذا القبيل، أن تستهدف إنشاء هذه المؤسسات، كخطوة أولى نحو وضع برامج طويلة الأجل معنية ببناء القدرات المستدامة.

جيم - توافر الموارد والحصول عليها

٤٢- لا تزال أنشطة بناء القدرات المتصلة بالمقرر ٢/م أ-٧ تمول بوصفها جزءاً من المشاريع العادية لمرفق البيئة العالمية المتعلقة بتغير المناخ، أو كجزء من إعداد البلاغات الوطنية، أو بوصفها مشاريع قائمة بذاتها تستهدف بناء القدرات. وعادة ما تشتمل هذه المشاريع على مكونات بناء القدرات، من قبيل التدريب التقني، والجولات التثقيفية، وتوعية الجمهور وإجراء مشاورات معه، وحيازة المعدات، ووضع السياسات العامة، ولا سيما في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ووضع قواعد للبيانات. واتضح من خلال استعراض أجرته الوكالات المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية لتقييم دور بناء القدرات في مشاريع مرفق البيئة العالمية أن نسبة ٩٦ في المائة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و١٠٠ في المائة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و٨٦ في المائة من مشاريع البنك الدولي لديها مكونات بناء القدرات.

٤٣- وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً بناء القدرات من خلال فئة المشاريع المتعلقة بأنشطة التمكين، والتي تضم عمليات التقييم الذاتية للقدرات الوطنية و"التمويل التكميلي" وبرامج العمل الوطنية للتكيف. وتشمل فئات المشاريع هذه تحديد أنشطة بناء القدرات وإعطاءها أولوية. ووضع مرفق البيئة العالمية مبادئ توجيهية تنفيذية

تتعلق بتعجيل توفير التمويل للأطراف لمساعدتها في الحصول على مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لإجراء التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية، ومبلغ أقصاه ٠٠٠ ١٠٠ دولار للاضطلاع بالأنشطة الممولة بموجب التمويل التكميلي. وبإمكان أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة أيضاً الحصول على الموارد المخصصة لتطوير المشاريع وآليات تمويل المشاريع بمبلغ أقصاه ٠٠٠ ٢٥ دولار. كما يتولى مرفق البيئة العالمية حالياً توفير تمويل بمبلغ أقصاه ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، باستخدام الإجراءات المعجَّلة، لتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في مجال وضع برامج العمل الوطنية للتكيف. غير أن أقل البلدان نمواً الأطراف قد تقرر أن تتبع إجراءات عادية وغير معجلة لتقديم طلب بشأن الحصول على تمويل يتجاوز الحد الأقصى للتمويل. كما يعمل برنامج المنح الصغيرة، الذي يوفر التمويل بمبلغ أقصاه ٠٠٠ ٥٠ دولار، على بناء قدرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية على معالجة مسألة تغير المناخ. واستُغِلَّ ما متوسطه ٢٠ في المائة من مجموع التمويل الذي يوفره مرفق البيئة العالمية للاضطلاع بأنشطة التمكين في حملات التوعية العامة.

٤٤- وإن خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشاريع وبرامج بناء القدرات تتجلى في الأفكار التالية التي تدل على نفاذ البصيرة فيما يتصل بتوفر الموارد والحصول عليها لتنفيذ البرامج المعنية بتغير المناخ:

(أ) أن استغلال الموارد المتاحة لعملية بناء القدرات المستدامة استخداماً مناسباً لا يزال يشكل تحدياً أساسياً بالنظر لتباين طبيعة القدرات المؤسسية بين الأطراف؛

(ب) هناك حاجة لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المانحة، فضلاً عن تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة الوطنيون؛

(ج) غالباً ما يرى البلد المتلقي أن الموارد التي يحصل عليها من المشاريع الإقليمية غير كافية للاضطلاع بتنفيذ الأنشطة المقرر الاضطلاع بها لبناء القدرات على الصعيد الوطني؛

(د) يعتبر تطوير القدرات على الصعيد الوطني في إطار آلية التنمية النظيفة عاملاً مهماً في اجتذاب الموارد من القطاع الخاص والمستثمرين.

دال - التحديات والفرص

٤٥- إن القدرات البشرية والمؤسسية والتكنولوجية الرامية إلى التصدي للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ في إطار أولويات التنمية المستدامة الوطنية والقضاء على الفقر في البلدان النامية هي محدودة ومتباينة بشكل كبير. وبالرغم من أن البلدان النامية عاكفة على معالجة مسألة تغير المناخ في سياساتها الوطنية، عادة ما تُجسَّد هذه المسائل في إطار السياق الأوسع للبيئة والتنمية. وهذا الأمر ناشئ عن الافتقار عموماً إلى الوعي والقدرة على دعم مختلف الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. ولا تنظر معظم البلدان النامية، لدى صياغتها لأولوياتها الإنمائية، إلى تغير المناخ على أنه مسألة مهمة بحد ذاتها. وهناك **حاجة ملحة لزيادة مستوى الوعي والمعلومات والمعرفة** بحيث تُظهِر تغير المناخ على أنه مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٤٦- وإن مسألة **الافتقار إلى المهارات والمؤسسات التقنية** التي تعنى بتغير المناخ على الصعيد الوطني تشكل تحدياً أساسياً فيما يتعلق بتنفيذ وتنسيق البرامج المعنية ببناء القدرات. وبالرغم من وجود اللجان الوطنية المعنية بتغير المناخ في العديد من البلدان النامية، فإن هذه اللجان عادة ما تكون إما غير ناشطة أو غير عملية بالنظر إلى قلة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة في إطار الاتفاقية تنفيذاً فعالاً[٨].

٤٧- وتقتضي مسألة تغير المناخ **تنسيق الجهود فيما بين أصحاب المصلحة**. وتشير التجارب السابقة إلى أن قلة التنسيق فيما بين مختلف الوزارات الحكومية في التطرق إلى الشواغل المتعلقة بتغير المناخ إما أن تفضي إلى بذل جهود غير كافية أو تكرار هذه الجهود. وأدى هذا الوضع إلى تَعَذُّر التعاون بين الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة، وخاصة القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالجهات المانحة، تؤدي قلة التنسيق فيما بين الوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف فيما يخص تنفيذ المشاريع والبرامج المتصلة بالمناخ إلى عدم استغلال الموارد المحدودة استغلالاً فعالاً. ويعد تنسيق استغلال الأموال المقدمة من الجهات المانحة تنسيقاً أفضل على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد الوطني أمراً ضرورياً.

٤٨- ويعتبر تغير المناخ مسألة معقدة ويؤثر في مجالات من قبيل المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيئي. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى السعي لتحقيق **التآزر بين الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ وغيرها من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف**، ولا سيما الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيئي والتصحر. وبإمكان هذا التآزر، بالرغم من أنه غالباً ما يصعب تحقيقه، أن يفضي إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تقلبات المناخ وإيجاد سبل معيشة مستدامة و/أو تعزيزها.

هاء - الممارسات الفضلى

٤٩- تعد تنمية القدرات البشرية والمؤسسية والمنهجية على الصعيدين الوطني والمحلي مهمة في صياغة السياسات العامة صياغة فعالة والاضطلاع بفعالية بتنفيذ الأنشطة الرامية إلى التصدي لتغير المناخ في إطار التنمية المستدامة الوطنية. وبمقدور تعزيز التوعية باتباع استراتيجية التعلم بالممارسة على نحو تشاركي وشفاف أن تقدم فهماً وشعوراً أكثر وضوحاً بالالتزام بتنفيذ المشاريع والبرامج المعنية ببناء القدرات. **وهناك حاجة إلى بناء قدرات مؤسسية كافية لوضع أطر فعالة من الناحيتين القانونية والتنظيمية** لمعالجة مسألة تغير المناخ على الصعيدين الوطني والمحلي. وعلاوة على ذلك، بإمكان هذه القدرات أن تساعد على بث الشعور بملكية العملية، وبالتالي الشعور بمسؤولية ضمان استدامتها.

٥٠- و"**التعلم بالممارسة**" هو استراتيجية فعالة لبناء القدرات في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وهو شرط ضروري لاستدامة المبادرات المتعلقة ببناء القدرات. وتبين التجارب أن أصحاب المصلحة يشاركون بحماس في هذه الاستراتيجية، حيث إن نتائج الجهود التي يبذلونها ملموسة ويمكن ترجمتها بسهولة عبر القطاعات والمؤسسات، ويسهل بالتالي إدراجها في أولويات التخطيط الوطني. ونظراً لأن هذه الاستراتيجية

تنطوي على مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن هذه الآلية من آليات بناء القدرات تؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمشاركة فيما يتعلق بالإجراءات.

٥١- وإن **إدراج الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ في استراتيجيات التخطيط والتنمية المستدامة الوطنية يكفل إيلاء** مسألة تغير المناخ أولوية وطنية مناسبة. كما إن التطرق إلى مسألة تغير المناخ باعتبارها جزءاً من الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة، عوضاً عن التطرق إليها بوصفها مسألة مستقلة، يضمن صياغة وتنفيذ تدابير التكيف في سياق التقليل من إمكانية الفقراء كسب أرزاقهم بصورة مستدامة، ومتابعة تنفيذ تدابير التخفيف من آثار المناخ بالتزامن مع الخطط الوطنية للقضاء على الفقر واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. وتبين التجارب المستدامة من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تضمين استراتيجيات التخطيط والتنمية الوطنيين الشواغل المتعلقة بتغير المناخ يزيد أيضاً من توضيح هذه الشواغل، ومسألة رصد بعض الأموال للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، والالتزام بتنفيذ المشروع.

٥٢- **وإقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص** هي عنصر حاسم الأهمية في تلبية المتطلبات والاهتمامات الوطنية بشأن الجهود المبذولة في مجالي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتقتضي إقامة شراكات فعالة بين القطاعين إيجاد أطر متينة تزيد إلى أقصى حد من إمكانية تحويل مبالغ كبيرة من الأموال وكم هائلٍ من التكنولوجيا من دون فرض مخاطر جسيمة وغير مقبولة على المستثمرين. وتساعد الشراكات الناجحة على تشجيع الاستثمارات في مجال التكنولوجيات وبرامج التنمية المستدامة من قبيل الأنشطة المضطلع بتنفيذها في إطار آلية التنمية النظيفة، وعلى تحقيق هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وسلامة بروتوكول كيوتو. ويمكن لنجاح هذه المشاريع أن يبين لمستثمرين آخرين ديمومة بعض الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما المشاريع المضطلع بتنفيذها بموجب آلية التنمية النظيفة، ويؤدي بالتالي إلى حشد المزيد من الموارد والإمكانيات بشأن تكرار تنفيذ مشاريع من هذا القبيل.

٥٣- وتعد **شبكات المعارف، مثل مراكز التفوق الإقليمية**، آليات فعالة لنشر الخبرات والعبر المستخلصة من أنشطة المشاريع السابقة والقائمة. وبإمكان هذه الشبكات أن تساعد على تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وهي توضح بفعالية التحديات والفرص فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة محددة في مجال تغير المناخ.

٥٤- وهناك أمثلة ناجحة على أنشطة بناء القدرات التي قد تقدم أفكاراً بشأن أفضل السبل الرامية إلى تنفيذ المشاريع والبرامج المتصلة بالأنشطة المبينة في المقرر ٢/م أ-٧. وتُظهِر التجارب أن التعلم بالممارسة، ودمج مسألة تغير المناخ في أولويات التنمية الوطنية، ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة، وإنشاء شبكات المعارف، هي بعض المجالات التي يمكن فيها تدوين أفضل الممارسات في بناء القدرات، لأغراض نشر هذه المعلومات بين الأطراف.

رابعاً – مسائل مطروحة للنظر فيها

ألف – الإجراءات والخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

٥٥- يرجى من الأطراف، بناءً على ما أجري من تحليل في الفصلين الثاني والثالث أعلاه وما يتصل بذلك من وثائق قدمتها الأمانة سابقاً، أن تحدد بعض الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الفقرات ١٨-٢٠ من مرفق المقرر ٢/م أ-٧، من قبيل إدخال تحسينات على تنسيق وفعالية الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات فيما بين الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والأطراف من البلدان النامية والمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف؛ وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتيسير نشر المعلومات وتقاسمها؛ وتوفير الموارد التقنية والمالية الإضافية.

٥٦- وفيما يلي المجالات التي حددت على أنها بحاجة إلى اهتمام ذي أولوية في البلدان النامية،وهي:

(أ) **تعزيز المؤسسات** – يعد تعزيز نقاط الاتصال في مجال تغير المناخ من الحاجات الملحة في ميدان بناء القدرات، بالنظر إلى تزايد المسؤوليات الملقاة على عاتق نقاط الاتصال الوطنية، مثل إعداد البلاغات الوطنية، وتنسيق المشاريع المتعلقة بتغير المناخ، وتنسيق أنشطة بناء القدرات داخل البلد، وتوفير المعلومات استجابة لطلبات مقدمة من الهيئات الفرعية. ويرجى من الأطراف تقديم توجيهات إضافية إلى مرفق البيئة العالمية في هذا الصدد.

(ب) **التدريب التقني** – بالرغم من إجراء التدريب التقني، ولا سيما أثناء إعداد البلاغات الوطنية الأولية، تشير عوامل من قبيل كثرة عمليات تبديل الموظفين الفنيين واعتماد المبادئ التوجيهية الجديدة الواردة في المقرر ١٧/م أ-٨ بشأن إعداد البلاغات الوطنية، إلى أن هناك حاجة لتدريب إضافي. وإن برامج التدريب التي تركز على تدريب الموظفين العلميين والفنيين والإداريين في مجال تغير المناخ على الصعيد الوطني، وكلما كان مناسباً، على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، هي ضرورية أيضاً.

(ج) **الوصول إلى نظم المعلومات** – أبلغت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن حاجتها إلى برامجيات ومعدات حاسوبية لإنشاء نظم معلوماتية لجمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وحفظها فيما يتصل بقوائم جرد غازات الدفيئة، وتقييم مدى التأثر والتكيف وتحليل التخفيف، وشبكات مراقبة المناخ. واقترحت الأطراف ربط نظم المعلومات هذه بما يتصل بها من نظم بيانات. كما أعربت عن حاجتها إلى إنشاء و/أو تعزيز مراكز تفوق وطنية و/أو إقليمية من أجل تحسين تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة وتيسير وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ. ويرجى من الأطراف أن تقدم توجيهات إضافية إلى مرفق البيئة العالمية في هذا الصدد.

٥٧- ويرجى من الأطراف أن **تلبي الحاجة إلى التنسيق على نحو أفضل بين الوكالات وأصحاب المصلحة** كيما يتسنى تنفيذ إطار بناء القدرات تنفيذاً فعالاً. كما يرجى منها أن **تستكشف السبل الرامية إلى تحسين إقامة صلات** بين إطار بناء القدرات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والنهج الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية المعني بتعزيز بناء القدرات. ويرجى منها أيضاً أن تعزز الروابط القائمة بين إطار بناء القدرات، وإطار

بـــناء القدرات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٥، وأحكام بناء القدرات المتعلقة بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لضمان تحقيق أوجه التآزر فيما بين مختلف المبادرات المتعلقة ببناء القدرات.

٥٨- ويـــرجى من الأطراف، دون المساس بما يتمخض من نتائج عن الاستعراض الشامل، أن **تقدم توجيهات إضـــافية مناسبة لمرفق البيئة العالمية** في ضوء الزيادة المزمعة للتمويل المقدم لعملية بناء القدرات المتوخاة في خطة الأعمال التجارية لمرفق البيئة العالمية للسنوات المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٦[٩].

٥٩- ولـــتمكين الهيئة الفرعية للتنفيذ من تنفيذ مهمتها المتمثلة في رصد ما يحرز من تقدم في تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً، يرجى من الأطراف بحث المسائل التالية:

(أ) ما هو نوع المعلومات والنماذج التي ينبغي للأمانة أن تطبقها في إعداد التقرير المرحلي السنوي المتصل بتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية؟

(ب) ما هي البيانات الإضافية عن بناء القدرات المطلوبة لتكميل المعلومات التي قدمتها الأطراف في بلاغاتها الوطنية لتيسير تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار بناء القدرات؟

(ج) مـــا هـــي المعلومات الإضافية والمحددة (مؤشرات النواتج/الأداء، الآثار المترتبة على المشاريع، مشاركة أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك) التي تتوقع الأطراف الحصول عليها من مرفق البيئة العالمية والوكالات المـــنفذة الـــتابعة لـــه والوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمساعدتها على رصد ما يحرز من تقدم في تنفيذ إطار بناء القدرات؟

باء - الأنشطة المحتملة اللازمة لإكمال الاستعراض الشامل من جانب مؤتمر الأطراف العاشر

٦٠- أيدت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الثامنة عشرة، نطاق اختصاص الاستعراض الشامل لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية، الوارد في المرفق الثالث للوثيقة FCCC/SBI/2003/8. كما أوصت مؤتمر الأطراف أن يعتمد في دورته التاسعة مقرراً بشأن الإجراءات والخطوات اللازمة لاستكمال الاستعراض الشامل لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية بحلول انعقاد دورته العاشرة.

٦١- وإن نطـــاق اختصـــاص الاستعراض الشامل الأول لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية قد حدد عناصـــر الاســـتعراض وهيكله. وتأتي هذه الوثيقة استجابة لطلب قدمته الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الثامنة عشـــرة، بشـــأن إعـــداد ورقة تتناول عناصر نطاق اختصاص الاستعراض الشامل وتعزيزه. ونظراً للافتقار إلى المعلومـــات والمنهجيات المتاحة لتقييم فعالية مشاريع وبرامج بناء القدرات المتعلقة بالمقرر ٢/م أ-٧، يرجى من الأطراف أن تنظر في الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) أن تطلب **إعداد ورقة تقنية عن أفضل الممارسات** المتبعـــة في بناء القدرات المتصلة بتنفيذ المقرر ٢/م أ-٧، بحيث تسلط الضوء على عناصر هذه المشاريع ومؤشرات نجاحها؛

(ب) أن تشرع **في وضع منهجية معنية بإنشاء مؤشرات أداء** قادرة على تقييم **آثار برامج بناء القدرات** المتعلقة بالمقرر ٢/م أ-٧ وتحديد فعالية مشاركة أصحاب المصلحة في هذه البرامج أيضاً؛

(ج) **أن تعقد اجتماعاً تقنياً** يشمل مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة التابعة له والوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية مناقشة الوسائل الرامية إلى تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً وبحث الأنشطة الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٦١ أعلاه.

٦٢- ويرجى من الأطراف، لدى تناولها الأنشطة المذكورة أعلاه، **أن تستند إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بوضع إطار لمؤشرات بناء القدرات** وغيرها من مبادرات الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى التي قد تكون مفيدة في سياق بناء القدرات في إطار الاتفاقية.

الحواشي

(١) أُعدت هذه الورقة بالتعاون مع، أمانة مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالاستفادة من المدخلات التي قدمتها هذه الجهات الثلاث.

(٢) انظر الوثيقة A/CONF.199/20.

(٣) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2002/16.

(٤) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2003/7/Add.1، الفقرة ٢٠٤.

(٥) انظر الوثيقة FCCC/CP/2003/3.

(٦) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2003/INF.10، للاطلاع على تفاصيل المشاريع.

(٧) انظر وثيقتي مرفق البيئة العالمية المعنونتين *Operational Guidelines for Expedited Finding of National Self Assessments of Capacity Building* (*المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالتعجيل بتمويل التقييمات الذاتية الوطنية للاحتياجات في مجال بناء القدرات*) و *Operational Guidelines for Expedited Funding for the Preparation of National Adaptation Programs of Action by Least Developed Countries* (*المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالتعجيل بتمويل برامج العمل الوطنية للتكيف التي تعدها أقل البلدان نمواً*) [غير مترجمتين إلى العربية]. وهاتان الوثيقتان متاحتان في الموقع التالي على الإنترنت: www.gefweb.org.

(٨) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2002/15.

(٩) انظر وثيقة المجلس GEF/C.299، خطة العمل التجارية لمرفق البيئة العالمية FY04-06، في الموقع www.gefweb.org على الإنترنت.

- - - - -